

يحظر النشر حتى الساعة 0815 بتوقيت الخليج الرسمي (0415 بالتوقيت العالمي) 5 مارس 2025

## مؤشر مدراء المشتريات® PMI للإمارات التابع لمجموعة S&P Global

### استمرار نمو النشاط التجاري بقوة في شهر فبراير

مؤشر مدراء المشتريات مؤشر PMI للإمارات التابع لمجموعة S&P Global

معدل موسمياً <50 = تحسن من الشهر الماضي



#### النتائج الأساسية

توسيع ملحوظ في الإنتاج والأعمال الجديدة

زيادة حادة في الأعمال المتراكمة مع تراكم أعباء العمل

ارتفاع قوي في مخزون مستلزمات الإنتاج

شهد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الإمارات العربية المتحدة تحسناً قوياً في ظروف الأعمال في شهر فبراير. وظلت وتيرة النمو قريبة من أعلى مستوى لها في سبعة أشهر، والمسجل في شهر ديسمبر، مدفوعة بارتفاع ملحوظ في الأعمال الجديدة، مما أدى إلى ارتفاع كبير في الإنتاج. ورغم الزيادة القوية في مخزون مستلزمات الإنتاج، فإن القيد المرتبط بالعمالة والتأخير في عمليات الدفع أدى إلى زيادة أخرى في الأعمال المتراكمة.

شكل المخاوف بشأن المنافسة المحلية والدولية تحدى كثيراً لثقة الشركات، مما أدى إلى درجة من الحذر بشأن ارتفاع الأسعار مع سعي الشركات إلى تعزيز المبيعات. ولكن هذه الجهود تعطلت جزئياً بسبب ارتفاع ضغوط التكلفة المرارة الأولى منذ سبعة أشهر.

ظل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) للإمارات المعدل موسمياً التابع لشركة S&P Global - وهو مؤشر مركب مصمم ليعطي نظرة عامة دقيقة على أوضاع التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - عند 55.0 نقطة في شهر فبراير، مما يشير إلى تحسن حاد في أحوال الاقتصاد غير المنتج للنفط. وكان المؤشر أعلى قليلاً من متوسطه طول الأجل البالغ 54.4 نقطة.

اكتسب نمو النشاط التجاري زخماً وكان أعلى من متوسطه التاريخي في شهر فبراير. وبحسب الشركات المشمولة بالدراسة، فقد ازداد الإنتاج استجابةً لارتفاع مستويات الأعمال الجديدة، وأفاد حوالي 29% من الشركات المشاركة في الدراسة بزيادة النشاط مقارنة بشهر يناير، مقارنة بـ 5% سجلوا انخفاضاً.

وتشير التقارير إلى أن تحسن ظروف السوق وجهود الإعلانات وضغط أسعار الإنتاج المقيدة أدت إلى تعزيز مستويات الطلب في شهر فبراير. وقد ارتفع حجم الطلبات بوتيرة حادة، على الرغم من فقدان الزخم منذ شهر يناير. ومن ناحية أخرى، أشارت بعض الشركات إلى أن المنافسة من المصادر المحلية والاجنبية أدت إلى إضعاف النمو.

أدى نمو الطلبات إلى زيادة مشتريات مستلزمات الإنتاج في منتصف الربع الأول من العام، ولكن باضعف معدل في ثلاثة أشهر. وتمت أيضاً زيادة مخزون مستلزمات الإنتاج، وبأعلى درجة خلال عام واحد فقط.

ظل معدل خلق الوظائف في القطاع غير المنتج للنفط محدوداً. وفي حين قامت بعض الشركات بتوظيف عمال إضافيين لزيادة قدرتها الإنتاجية، فإن معظم الشركات أبقت على أعداد الموظفين دون تغيير.

وبالإضافة إلى مشاكل سداد الفواتير، ساهمت التأخيرات الإدارية وتراكم الأعمال الجديدة في زيادة أخرى كبيرة في حجم الأعمال غير المكتملة. وكان هذا الارتفاع أضعف قليلاً من مستوى شهر يناير الذي كان الأعلى في ثمانية أشهر. وفي حين

#### تعليق

صرّح بيده أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"لقد أثبتت شهر فبراير أنه شهر قوي آخر بالنسبة للشركات غير المنتجة للنفط في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تشير أحدث بيانات الدراسة إلى مزيد من الارتفاع القوي في الطلبات الجديدة والإنتاج. وتشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات البالغة 55.0 نقطة إلى أن النمو ظل ثابتاً نسبياً منذ مستوىاته العليا الأخيرة المسجلة في نهاية العام الماضي."

"ومع ذلك، فإن القطاع ليس خالياً من التحديات، وهو ما يتجلّى في مستوى القوة المحدود تجاه توقعات العام المقبل. تستمر الشركات في مواجهة ضغوط المنافسة الشديدة، الأمر الذي وضع حدًا لزيادات الأسعار. ومع ذلك، فقد أدت ضغوط التكلفة المتزايدة إلى تسارع طيف في التضخم في أسعار البيع في شهر فبراير. وبالإضافة إلى ذلك، تتطلع الشركات إلى تأمين أعمال جديدة، وهو ما ساهم في التراكم السريع للطلبات غير المنتجة."

"في حين يشير النمو القوي في نشاط الأعمال إلى ضرورة معالجة سلسلة الطلبات في نهاية المطاف، فإن عوامل أخرى مثل ضعف خلق فرص العمل والتأخيرات الإدارية تشكّل مخاطر على هذه التوقعات. وعلاوة على ذلك، تواصل الشركات الإشارة إلى صعوبات في تأمين المدفوعات من العملاء، وهي مشكلة يبدو أنها متصلة في السوق بشكل عام، وقد تتطلب اتخاذ إجراءات على مستوى السياسات لمعالجتها".

